

لبنان يقاوم فسادا متجذرا بتقديم أكباش فداء

حسان دياب أمام تحدي اقتلاع انحرافات سياسية أدخلت البلد في نفق مظلم

بيروت تشترب دعما خارجيا لتعويم الليرة

بيروت - تتواصل مفاوضات الحكومة اللبنانية مع صندوق النقد الدولي الذي حدّد حزمة من الإجراءات التي يجب اتباعها بقصد تجنب البلد المزيد من الانزلاق في أزمة اقتصادية خانقة قد تذهب به إلى المجهول.

وصرح وزير المالية اللبناني غازي وزني الجمعة، أن بلاده مستعدة لتلبية طلب صندوق النقد الدولي بتعويم سعر صرف الليرة لكن بعد تلقيها الدعم الخارجي، على أن يعتمد في المرحلة المقبلة سعر صرف مر.

وبدأت الحكومة الأربعاء، أولى جلسات التفاوض رسميا مع صندوق النقد الدولي، بعد إقرارها خطة إصلاحية تامل غيرها الحصول على دعم خارجي يقدر بأكثر من عشرين مليار دولار.

وقال وزني "يطالب صندوق النقد دائما بتحرير سعر صرف الليرة. هم يريدون توحيد أسعار الصرف والتعويم، لكن الحكومة اللبنانية طلبت مرحلة انتقالية تمر بسعر الصرف المر قبل أن نصل إلى التعويم".

وأضاف "علينا تعديل سياسة التخفيض إلى سياسة سعر الصرف المر في مرحلة أولى وعلى المدى المنظور، ونحن بصننا الدعم المالي من الخارج ننقل إلى التعويم".

وتخشى الحكومة، وفق وزني من تبعات التعويم الفوري بينها "التدهور في سعر صرف الليرة"، التي تجاوزت عتبة الأربعة آلاف مقابل الدولار في السوق السوداء بينما السعر الرسمي مثبت على 1507 ليرات.

ويتزامن الانهيار الاقتصادي مع أزمة سيولة حادة وشخ في الدولار منذ الصيف الماضي. وانعكس ذلك على تراجع القدرة الشرائية للبنانيين إلى حد كبير وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة 55 في المئة، بحسب تقديرات رسمية.

ويعتمد لبنان في مفاوضاته مع صندوق النقد الدولي على خطة تقشفية، أقرتها الحكومة نهاية الشهر الماضي وتمتد على خمس سنوات. وتقتصر إصلاحات على مستويات عدة بينها السياسة المالية وميزان المدفوعات والبنى التحتية، وإعادة هيكلة اللبون والمصارف.



اكتشاف متأخر لتغلغل الفساد

ورغم هذه التحركات الحكومية، فإن الكثير من المتابعين يحذرون من أن تكون مجرد مسكّنات لإخماد صوت الشارع الذي لم تسكت احتجاجاته حتى أزمة كورونا.

ويطالب المحتجون رئيس الحكومة الجديد حسان دياب بالتركيز على محاربة الفساد كون هذه الآفة ساهمت في تازيم الوضع الاقتصادي للبلد بسبب بقاء لبنان ما يقارب ثلاثة عقود تحت وطأة المحاصصة والمحسوبيات الحزبية دون الالتفات إلى مخاطر الفساد الذي ساهم في خسارة لبنان لعشرات المليارات من الدولارات والعجز، علاوة على ترهل القطاعات الإنتاجية.

ويستند المحتجون في مطالبهم على حزب الله الذي ظل طيلة عقود يرفع شعار الحرب على الفساد إلا أن الكثير من الوقائع أثبتت تورطه فيه. كما يطالبون أيضا باستقلالية القضاء الذي ظل بدوره خاضعا لرغبة السياسيين والطبقة الحاكمة.

على الفساد دون الضرب بيد من حديد لتجفيف منابعه الأصلية التي يتشابك فيها السياسي والمالي.

وبالتزامن مع هذه التحركات بدأت تتكشف الكثير من ملفات الفساد التي يتورط فيها رجال أعمال مدعومون من أحزاب الحكم خاصة بعد الاتهامات المتبادلة بين فرقاء الثامن من آذار حلفاء حزب الله وتحديد المرشحين الطامحين لرئاسة الجمهورية جبران باسيل رئيس التيار الوطني الحر ورئيس تيار المردة سليمان فرنجية.

ويتهم وزراء ومسؤولون سابقون في قضايا تهريب مادتى المازوت والطنين اللبناني إلى سوريا عبر المعابر غير الشرعية التي يسيطر عليها حزب الله.

كما تتم متابعة فضيحة "الفيول المغشوش" لمؤسسة كهرياء لبنان، التي توجّه فيها الاتهامات لوزراء الطاقة السابقون ستة منهم ينتمون إلى التيار الوطني الحرّ بمن فيهم رئيسه جبران باسيل.

الجيش وقوى الأمن الداخلي جميع المواد التي يتم إدخالها أو إخراجها من لبنان بصورة غير شرعية وبأي وسيلة أو طريقة كانت كما تصدر أيضاً السيارات والآليات المستعملة لهذه الغاية".

ورغم أن بعض الأوساط استحسنّت هذه الخطوات العملية وصنّفها على أنها بداية حقيقية لمحاربة آفة الفساد التي ظلت علة مزمنة منذ عقود، فإن البعض الآخر يشكك في نواياها بطرح السؤال عن استفاقة البلد بصفة متأخرة لاقتلاع جذور الفساد بتوقيف أباطرته.

وعد رئيس الحكومة حسان دياب منذ أواخر شهر أبريل الماضي بذهابه بعيدا في شن حرب كبرى على الفساد، قائلا آنذاك إن "مشكلة لبنان هي الفساد وأنه دولة داخل الدولة".

ويحذر الكثير من الخبراء من أن تنزلق حكومة دياب إلى سياسات كلاسيكية ممتدة في لبنان وهي الاكتفاء بتقديم كبش فداء في الحرب

والخميس الماضي، دعا رئيس الحكومة اللبنانية حسان دياب إلى وجوب متابعة التحقيقات بشأن المضاربة على الليرة اللبنانية والتي تتسبب بارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي. وشدد على أنه "من حق اللبنانيين أن يعرفوا سبب ارتفاع سعر الدولار ومن يتلاعب بالعملة الوطنية". كما دعا دياب إلى ضرورة إنهاء التحقيق "لتكشف جميع الأوراق، وتكشف كل أسماء المتورطين".

وفي إطار مواصلة الحرب على الفساد أكدت الحكومة في اليوم نفسه الخميس أنها قررت مصادرة كافة المواد التي يتم "إدخالها أو إخراجها" من البلاد "بصورة غير شرعية" وكذلك الآليات التي تقلها، عقب جدل سياسي وإعلامي حول تهريب مادة "المازوت" من الدولة التي تشهد أزمة اقتصادية حادة، إلى سوريا بواسطة حزب الله. وقالت وزيرة الإعلام منال عبد الصمد إثر اجتماع مجلس الوزراء إن الحكومة قررت أن "تصادر لمصلحة

تثبير محاربة الفساد في لبنان الكثير من الأسئلة حول نوايا الحكومة ورئيسها حسان دياب الذي قال منذ تسلم مقاليد الحكم إن مشكلة لبنان هي الفساد الذي أصبح دولة داخل الدولة. وفيما استبشرت الكثير من الأوساط بقرارات هامة مؤخرًا منها الإذن بتوقيف مسؤول كبير في مصرف لبنان المركزي بتهمة التلاعب بسعر الصرف، يؤكد متابعون أن الحكومة باتت أمام تحديات كبرى لمقاومة فساد متجذر ومتشعب في مفاصل الدولة منذ عقود.

بيروت - بينت الإجراءات المتخذة مؤخرًا في لبنان أن رئيس الحكومة حسان دياب ماضٍ في تنفيذ الخطة المرسومة لمكافحة الفساد المعلن عنها في أواخر شهر أبريل الماضي وقد تجلّت ذلك من خلال إعلان قرار بمصادرة المواد التي تدخل البلد بطريقة غير شرعية.

وأفادت الوكالة الوطنية للإعلام الخميس بأن النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم أمر بتوقيف مدير العمليات النقدية في مصرف لبنان مازن حمدان في ملف التلاعب بسعر صرف الدولار.

وكانت القوى الأمنية اللبنانية أوقفت في وقت سابق نقيب الصرافين بعد أسبوعين من بداية شن حملة أمنية ضد العاملين في السوق الموازية وذلك على خلفية انهيار المتسارع لسعر صرف الليرة أمام الدولار الأمريكي ما فاقم أزمتا الاقتصاد اللبناني.

وأمام انهيار المتسارع، طلب مصرف لبنان نهاية الشهر الماضي من الصرافين ألا يتخطى سعر بيع الدولار 3200 ليرة. إلا أنه منذ ذلك الحين سجلت الليرة انخفاضاً غير مسبق في قيمتها مقابل الدولار الأمريكي في السوق السوداء.



ومنذ سبتمبر، تفرض المصارف إجراءات مشددة على العمليات النقدية وسحب الأموال. وفاقم انتشار فايروس كورونا المستجد من الأزمة بعدما امتنعت المصارف عن تزويد زبائنها بالدولار تماما.

العاهل الأردني: إسرائيل تتجه نحو الصدام معنا بضم أراض بالضفة

وأضاف "العالم الآن ليس مثلما كان عليه قبل كورونا، علينا جميعاً أن ننظر إلى بعضنا البعض بنظرة مختلفة، فمثلاً هناك اتفاقيات للتكامل التجاري بين الساحل الغربي والشرقي في الولايات المتحدة حتى تمكن الولايات من تغطية احتياجاتها، فما نحتاجه هو ترتيب مماثل على المستوى العالمي".

عمان تحذر من عواقب ضم إسرائيلي محتمل لمناطق فلسطينية وأوضاع كافة الخيارات في الاعتبار

وبشأن تطورات صراعات الشرق الأوسط تزامنا مع استعداد الرئيس الأميركي دونالد ترامب لطرح خطة السلام في الشرق الأوسط، والتي تتضمن قيام إسرائيل بضم أجزاء من الضفة الغربية، قال الملك عبدالله الثاني إنه التوقيت مناسب فعلا لمناقشة ما إذا أردنا حل الدولة الواحدة أو حل الدولتين لفلسطين وإسرائيل، ونحن في حضمّ المعركة ضد جائحة كورونا؛ أم هل ينبغي علينا أن نناقش كيف بإمكاننا مكافحة هذا الوباء؛ حل الدولتين هو السبيل الوحيد الذي سيمكننا من المضي قدما.

معنويات شعبه. وأضاف "لم تسجل أي حالات جديدة لمدة ثمانية أيام متواصلة الأسبوع الماضي، لقد تمكنا من السيطرة بسرعة على انتشار الفايروس".

وقال الملك عبدالله الثاني بشأن نجاعة السياسات التي اعتمدها الأردن لتجنب الكارثة "بتقديري، لن تحصل أي دولة في العالم على العلامة الكاملة في إدارة الأزمة، أما في الأردن فالحكومة قامت بإغلاق البلاد في وقت مبكر، وتم عزل جميع الذين دخلوا إلى الأردن مباشرة عبر المطار في فنادق، وفي الوقت ذاته، وجدنا أنفسنا في وضع يسمح لنا بمساعدة الآخرين حول العالم".

وشدد العاهل الأردني على أن تداعيات الوباء تجلّب وأقعا عالميا جديدا يتسم بعدم اليقين، حيث أصبحت الصحة والأمن الغذائي على رأس الأولويات.

وتطرق أيضا في نفس الحديث عن أزمة اللاجئين بالأردن، قائلا "نحن جميعا في العالم تحت ضغوطات اقتصادية، وفي الأردن يتلقى اللاجئين نفس الخدمات التعليمية والصحية التي يتلقاها المواطنون، وهذا بالطبع تحد". وأكد أن العمال في هذه القضية هم الأكثر تضررا، متسائلا "كيف يمكننا تأمين دخل لهؤلاء الأشخاص إذا ما كان علينا إبقاء الشركات مغلقة في الوقت نفسه؛ الجيش والشرطة يقومان بإبصال الغذاء والدواء للمناطق السكنية، ولكن سيكون لدينا ركود اقتصادي لمدة عامين، إن سرعة تعافينا في 2020 و2021 تعتمد على إعادة فتح القطاعات بطريقة ذكية".

"الخطر الذي سيمثله الضم"، مضيفا أن الصفي أكد أن "النصدي للضم هو حماية للقانون الدولي وحماية للسلام الذي يشكل ضرورة إقليمية وأوروبية ودولية".

وفي سياق داخلي، تحدثت العاهل الأردني عما وصلت إليه بلاده في مكافحة وباء كوفيد - 19، مؤكدا أنه التزام بقواعد التباعد الاجتماعي، وأنه ينتقل من الشمال إلى الجنوب وأنه قام بزيارات للأجهزة الأمنية، سعيا منه لرفع

الأوروبي غير متفقة على موقف واحد إزاء الخطط الإسرائيلية للضم. ونمّن في هذا الصدد وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي في اتصال هاتفيا مع نظيره الفرنسي جان إيف لودريان الجمعة "موقف فرنسا المبني" لجهة

"التحذير" من انعكاسات تنفيذ الخطة الإسرائيلية لضمّ أجزاء من الضفة الغربية. وقال بيان لوزارة الخارجية الأردنية إن الصفي بحث مع لودريان

جامعة الدول العربية. وعندما طرحت خطة حل الدولة الواحدة قبل ستة أو سبعة أشهر، رفضها أخي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وأكد وقوف السعودية مع الدولة الفلسطينية".

وعن توقعاته بشأن الموقف الألماني، قال "ألمانيا تعي القرار السليم في القضية الإسرائيلية - الفلسطينية، نحن حلفاء وأصدقاء ونمضي قدما سويا في هذه القضية". يشار إلى أن دول الاتحاد

عمان - حذر العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني إسرائيل من أن ضم أجزاء من الضفة الغربية سيؤدي إلى صدام كبير مع عمان.

وشدد الملك عبدالله الثاني في تحذيره الشديد من عواقب ضم محتمل لمناطق فلسطينية، قائلا في تصريحات لجلسة "دير شبيغل" الألمانية، نشرت الجمعة "إذا ضمت إسرائيل فعلا غور الأردن في يوليو المقبل، سيؤدي هذا إلى نزاع كبير مع المملكة الأردنية الهاشمية". وأضاف متسائلا "ماذا سيحدث عندما تنهار السلطة الوطنية الفلسطينية؟ سيكون هناك المزيد من الفوضى والتطرف في المنطقة".

ونكر العاهل الأردني أنه لا يريد إثارة أجواء الخلاف، قائلا "لكننا نضع كافة الخيارات في الاعتبار. نحن متفقون مع الكثير من الدول في أوروبا والمجتمع الدولي على أنه لا ينبغي تطبيق قانون الاقوى في الشرق الأوسط".

وردا على سؤال حول ما إذا كان النزاع مع إيران أهم بالنسبة لدول الخليج من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، قال الملك عبدالله "خلال اجتماعات الجامعة العربية يتم دائما رفض مقترح حل الدولة الواحدة بشدة". وأضاف الملك عبدالله الثاني "لقد واجه الأردن التحديات من قبل، لكن دعوني أكون منصفًا بحق أخي العزيز سمو الشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبوظبي وآخرين؛ فإن حل الدولة الواحدة ما زال مرفوضا بشدة في اجتماعات



عمان لا تريد إثارة الصراعات